مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى قضايا التعاون والشراكة الإستراتيجية
اسم الكاتب: د. عمر العبد الله، د. فادي خليل، فادي شمسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4522
تاريخ الاسترداد: 2025/05/17 15:09 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (2) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (2) 2014

الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى
قضايا التعاون والشراكة الإستراتيجية

الدكتور عمر العبد الله*
الدكتور فادي خليل**
فادي شمسين***

(تاريخ الإيداع 1 / 7 / 2013. قُبِل للنشر في 8 / 4 / 2014)

□ ملخّص □

تركّز هذه الدراسة على الاستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي تجاه آسيا الوسطى كجزء من السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي تجاه جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. إنّها محاولة لإعادة تقييم إحدى أهم القضايا في العلاقات الدولية المعاصرة وهي التعاون بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى قبل وبعد تبني "وثيقة الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى" في حزيران 2007. حيث تُعّد هذه الاستراتيجية وثيقة سياسية مهمة في تاريخ العلاقات بين الطرفين.

إنّ المرحلة الجديدة للتعاون بين الطرفين توّضح بشكل أكثر شمولية الأولويات التي أكدت عليها الإستراتيجية الجديدة، وتبين قضايا التعاون الإقليمي بين الجانبين مثل التنويع في مصادر الطاقة ومساراتها من منطقة آسيا الوسطى إلى أوروبا، ودورها في تحقيق أمن الطاقة لأوروبا.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي – آسيا الوسطى – الاستراتيجية الأوروبية – الشراكة – التعاون الإقليمي

* أستاذ مساعد – قسم العلاقات السياسية الدولية – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق – دمشق – سورية.
** أستاذ مساعد– قسم العلاقات السياسية الدولية – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق – دمشق – سورية .
*** طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم العلاقات السياسية الدولية – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق – دمشق – سورية .

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (2) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (2) 2014

The European Union-Central Asia issues cooperation and strategic Partnership

Dr. Omar Abed Allah*
Dr. Fadi kaliel **
Fadi Shamsin ***

(Received 1 / 7 / 2013. Accepted 8 / 4 / 2014)

□ ABSTRACT □

The Thesis focuses on the EU's security strategy towards the Central Asian states – as part of the EU's Common Foreign and Security Policy towards the post-soviet realm. The thesis analyses, assesses and scrutinises one of the topical issues of the contemporary international relations - cooperation between the European Union and Central Asian states before and after adoption in June 2007 of the 'European Union and Central Asia: Strategy for a New Partnership', an important political document in the history of relations between the two parties.

The new stage of cooperation is analysed more comprehensively accentuating priorities set in the Strategy. Analysis of the regional cooperation between the European Union and Central Asian, issues of diversification of hydrocarbons supply routes from the region to Europe and provision of energy security.

Keywords: the European Union, Central Asia, the EU's Strategy, Partnership, regional cooperation

*Associate Professor , Department of International Political Relations, Faculty of Political Science, Damascus University, Damascus , Syria .
**Assistant Professor, Department of International Political Relations, Faculty of Political Science, Damascus University , Damascus , Syria.
***Postgraduate Student , Department of International Political Relations, Faculty of Political Science, Damascus University , Damascus , Syria.

مقدمة:

تُشكل منطقة آسيا الوسطى ملتقى طُرق في السياسة العالمية، وعلى مر العصور كانت مكاناً للتلاقي والتواصل بين آسيا وأوروبا، وهي منطقة شهدت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي تحوّلات عميقة جيوسياسياً واقتصادياً وإستراتيجياً، وهي تؤثر بشكل مباشر في أوروبا بسبب قربها الجغرافي منها، وغناها بمصادر الطاقة المختلفة مما يجعلها تلعب دوراً مهماً في تزويد أوروبا بالطاقة على المدى البعيد، والمساهمة بتحقيق أمن الطاقة بالنسبة إليها.

ومع الأخذ في الحسبان الموقع الجيوسياسي الذي تحتله منطقة آسيا الوسطى فإنّ التطوّرات التي تحدث فيها سيكون لها انعكاس كبير ليس فقط على المستوى الإقليمي وإنما على المستوى الأوراسي. ومن الواضح في هذا الصدد أنّ آسيا الوسطى تشكل منطقة استراتيجية مهمة لعدد من القوى الدولية والعالمية، وسياسات هذه الدول تؤثر بشكل مباشر في التطوّرات والأحداث في هذه المنطقة. وبالتالي سوف تؤدي طبيعة هذا التنافس الاستراتيجي للقوى الدولية في هذه المنطقة إلى ظهور التناقضات الجيوسياسية والاقتصادية.

ومن بين القوى الدولية التي تسعى إلى تحقيق مصالحها في آسيا الوسطى يبرز الاتحاد الأوروبي كأحد أبرز هذه القوى، ووفقاً للباحثين والخبراء في العلاقات الدولية، فإنّ هذه المنطقة تقع في نطاق المصالح الإستراتيجية والأمنية الأوروبية بشكل واضح.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في أنه من الأبحاث الجديدة في ميدان العلاقات الدولية التي تتناول قضايا التعاون والشراكة بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى، فهذا النوع من الدراسات قليل ولا يوجد كثير من الدراسات باللغة العربية التي تتناول هذه القضية، فمعظم الدراسات التي تناولت هذه المنطقة وعلاقاتها الدولية والإقليمية تمّت مقاربتها من خلال منظور الصراع والتنافس الدولي ولم تعطِ أهمية لعوامل التعاون والشراكة. وبالتالي فإن إجراء هذا البحث باستخدام نظريات العلاقات الدولية للبحث في مجالات التعاون والشراكة يمكن أن تقدم فهماً أفضل لاستراتيجيات التعاون الدولية، وكيف تساهم في تطوّر المجالات السياسية والاقتصادية للأطراف ذات العلاقة، وهي في هذه الدراسة بشكل خاص جمهوريات آسيا الوسطى.

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان أهداف الاتحاد الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى، وأهمية هذه المنطقة للمصالح الأوروبية، والسياسات والإستراتيجيات المتبعة لتحقيق هذه المصالح. وخاصةً بعد تبني الاتحاد الأوروبي لإستراتيجية الشراكة مع آسيا الوسطى في حزيران 2007 حيث كانت بمنزلة بداية مرحلة جديدة للعلاقات بين الطرفين.

مشكلة البحث:

لقد كانت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه آسيا الوسطى وحتى وقت ليس ببعيد تقوم على عدم الانخراط بشكل مباشر في هذه المنطقة، وكانت هذه السياسة مقيدة إلى حد ما بسياسات القوى الدولية الأخرى ومصالحها في منطقة آسيا الوسطى. ولكن وبسبب حيوية هذه المنطقة للمصالح الأوروبية، ونتيجة للتغيرات في التوازن الجيوسياسي للقوى العالمية، بدأ الاتحاد الأوروبي باتباع سياسة تقوم على تعميق التعاون والشراكة مع دول آسيا الوسطى. ومن هنا كان تبنى الاتحاد الأوروبي استراتيجيته الجديدة للشراكة مع آسيا الوسطى في حزيران 2007، بهدف تعزيز المساعدات والعلاقات مع هذه المنطقة للفترة (2007– 2013). حيث أكدت وثيقة الإستراتيجية الجديدة أنّ "روابط الاتحاد

الأوروبي مع دول المنطقة يجب تعزيزها وتقويتها، بدءاً من دول جنوب القوقاز والبحر الأسود ووصولاً إلى دول آسيا الوسطى"[1]. وتؤكد الاستراتيجية أيضاً "أنّ اعتماد الاتحاد الأوروبي على مصادر الطاقة الخارجية، والحاجة إلى اعتماد سياسة تنويع إمدادات الطاقة من أجل تحقيق أمن الطاقة، قد فتح منظورات جديدة للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى"[2]. ولذلك يحاول هذا البحث معالجة الإشكالية المتمثلة في مدى قدرة الاتحاد الأوروبي على تحقيق أهدافه في منطقة آسيا الوسطى من خلال استراتيجية الشراكة والتعاون، وكذلك تحليل التطوّرات التي طرأت على السياسة الأوروبية تجاه المنطقة بعد تبني هذه الاستراتيجية، خصوصاً أن إحدى العقبات التي تواجه هذه الاستراتيجية تتمثل في التنافس والصراع الدولي على منطقة آسيا الوسطى.

فرضيات البحث:

إنّ هذا البحث يقوم على فرضية أساسية وهي أنّ إقرار الاتحاد الأوروبي لاستراتيجية الشراكة والتعاون مع جمهوريات آسيا الوسطى عام 2007 يمثل بداية مرحلة جديد للعلاقات بين الطرفين، ويتوقف نجاح الاتحاد الأوروبي في تحقيق أهدافه الواردة في هذه الاستراتيجية على المدى الذي تصل إليه علاقات التعاون والشراكة بين الطرفين.

منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع التطور عبر مراحله التاريخية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي، لتقديم رؤية تحليلية منطلقة من الفرضيات العامة لتفسير أهمية الاستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي لعام 2007 على علاقات التعاون والشراكة مع جمهوريات آسيا الوسطى.

الإطار النظري:

إنّ النظرية الأكثر ملائمة لهذه الدراسة والتي من الممكن أن تقدم لنا فهماً واضحاً للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى تتمثل بالواقعية الجديدة، وحديثاً بدأت هذه النظرية بالاهتمام بالقضايا الأمنية، وبينت أن انخفاض المستوى الأمني في منطقة معينة سيترتب عليه تهديد المناطق الأخرى، بالإضافة إلى دراستها لتأثير التهديدات والتحديات الأمنية في الأمن الدولي. وعند تطبيق أفكار هذه النظرية على السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وبشكل خاص إستراتيجية الشراكة مع آسيا الوسطى، سنلاحظ الترابط النسبي بين هذه القضايا، فالشراكة والتعاون ستؤدي إلى خلق بيئة أمنية جديدة تختفي فيها عوامل التوتر.

إنّ الترابط النسبي بين النظرية الواقعية الجديدة وسياسة الاتحاد الأوروبي وبشكل خاص إستراتيجيته للشراكة والتعاون مع جمهوريات آسيا الوسطى، ستظهر من خلال تفسير ودراسة أولويات الشراكة والتعاون مثل قضايا الأمن العسكري المشترك، والقضايا الاقتصادية كمصدر من مصادر القوة، بالإضافة إلى المصالح الوطنية والأمنية، وأثر التحديات المختلفة في الأمن والاستقرار خصوصاً وأنّ أحد أهم الأهداف للإستراتيجية الجديدة هو الأمن والاستقرار.

وما يشير إلى الاتجاه الواقعي في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه آسيا الوسطى، أنه في فترة إعداد الاستراتيجية كان هناك وجهتا نظر، الأولى تركز على جوانب الطاقة والأمن وتمثلها ألمانيا، والثانية تركز على قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وتمثلها بريطانيا وهولندة وايرلندا والسويد، وجاءت الاستراتيجية لتعكس الحد الأدنى من الإجماع عليها بين أعضاء الاتحاد. وبعد تطبيق هذه الاستراتيجية على أرض الواقع، والاعتراف بحقائق الواقع السياسي، أوضح

العديد من المسؤولين الأوروبيين بأنّ قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان لا تشكل أولوية في العلاقات المشتركة مع دول آسيا الوسطى، لأن تحقيقها أمر صعب بسبب الواقع السياسي والاقتصادي في كل جمهورية من جمهوريات آسيا الوسطى[3].

خطة البحث:

لتحقيق الغرض من الدراسة فقد تمّ تقسيمها على النحو التالي:

1-تحديد مفهوم منطقة آسيا الوسطى.

2-السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

3-علاقات الاتحاد الأوروبي مع آسيا الوسطى قبل تبني الاستراتيجية الجديدة.

4-العوامل التي أدت إلى اعتماد الاستراتيجية.

5-تحليل مفردات الاستراتيجية الجديدة (الأولويات والتطبيق – نقاط الضعف).

6-آسيا الوسطى في الإستراتيجية الأمنية الأوروبية.

7-النتائج والمناقشة (الآفاق المستقبلية لعلاقات التعاون والشراكة)

8-الخاتمة.

أولاً: تحديد مدلول عبارة "آسيا الوسطى"*

يُستخدم تعبير "آسيا الوسطى" جغرافياً للدلالة على أقصى مناطق القارة الآسيوية بُعداً عن الأقاليم البحرية المحيطة بالقارة. ومصطلح "آسيا الوسطى"، كما هو مصطلح "الشرق الأوسط" هو تجريد منبثق عن العقلانية والفكر الغربيين، وعن تقسيمات المناطق التي جرت في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وبالتالي فإنّ تسميات "آسيا الوسطى" و"آسيا الداخلية" و "آسيا المركزية"، تعكس في الأغلب مزاج وتطلعات القوى الأجنبية في مواقفها السياسية والجيوسياسية تجاه ما كان يُسمى "ماوراء النهر" و "تركستان"[4]. ولكن على خلاف مصطلح "الشرق الأوسط" الذي لا يعد معياراً جغرافياً عاماً، بل يحمل خصائص مرحلية مرتبطة بعوامل تتغير حسب الأطر الثقافية والسياسية والإستراتيجية والاقتصادية. فإن مصطلح "آسيا الوسطى" يدل على صفات موضوعية من ناحية التحديد المكاني والجغرافي.

وقد ضمت "آسيا الوسطى" من الناحية التاريخية والجغرافية أجزاءً من الصين والمناطق الأصلية للشعوب والقبائل التركية (من حدود الصين شرقاً حتى بحر قزوين غرباً، ومن جنوب سيبيريا شمالاً حتى شمال إيران وأفغانستان جنوباً).

إنّ اسم "تركستان"، الشائع الاستخدام حتى الحرب العالمية الأولى، يدل على منطقة واسعة ممتدة من حدود منغوليا إلى بحر قزوين. وتمّ التمييز بين تركستان الصينية (التي سماها الصينيون بعد ذلك سينغيانغ) وتركستان الروسية المسماة بعد 1920م آسيا الوسطى السوفييتية.

ويعود استخدام مصطلح "آسيا الوسطى" إلى القرن التاسع عشر. حيث استخدمه "الكسندر فون هومبولدت" لأول مرة عام 1829م. وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي عام 1991م أُطلقت تسمية "آسيا الوسطى" على الجمهوريات الخمس

*** عُرفت منطقة آسيا الوسطى تاريخياً بتسميات متعددة منها: (ترانزوكسيان وهي تسمية إغريقية، بلاد ما وراء النهر وهي تسمية عربية، طوران وهي تسمية فارسية، ترتاريا (بلاد التتار) وهي تسمية أوروبية، تركستان أي "بلاد الترك" وعُرفت بهذه التسمية حتى الحرب العالمية الأولى.**

(كازاخستان، قرغيزستان، أوزبكستان، طاجيكستان، تركمانستان). وفي عام 1993م أعلنت الجمهوريات الخمس رسمياً أنها تعترف لنفسها بأنها من آسيا الوسطى، وهي التسمية المعتمدة في هذه الدراسة.

إنّ المجال الجغرافي لمنطقة "آسيا الوسطى" يمتد على مساحة ضخمة تصل إلى أربعة ملايين كيلومتراً مربعاً، إنه فضاء يعادل ثماني مرات مساحة فرنسا، أو كل مساحة الهند يضاف إليها مليون كيلومتراً مربعاً، ومساحة كازاخستان البالغة 2,7 مليون كيلومتراً مربعاً تزيد مساحة دول الاتحاد الأوروبي مجتمعةً[5].

ثانياً: السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

في المرحلة الحالية يلعب الاتحاد الأوروبي دوراً مهماً على الساحة الدولية، ويسعى لتحقيق أهدافه في علاقاته مع دول العالم باستخدام عدد من الأدوات والوسائل، كتقديم المساعدات والاهتمام بالقضايا الأمنية في العالم، ويقيم الاتحاد الأوروبي علاقات اقتصادية وسياسية مع كل دول العالم تقريباً، وهو لاعب رئيسى في مفاوضات التجارة الدولية. وتشمل مجالات اهتمام السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي مجموعة كبيرة من القضايا، كالتعاون والتطوير، والمساعدة الإنسانية، وقضايا أمن الطاقة، والتغييرات المناخية. وبالإضافة لما سبق فإنّ لدول الاتحاد الأوروبي علاقات وثيقة مع المنظمات والتحالفات الإقليمية والدولية مثل (منظمة الأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلسي "الناتو"، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وعدد من المنظمات الإقليمية في العالم).

ويحدد الاتحاد الأوروبي خمسة أهداف أساسية في سياسته الخارجية، وهي الاهتمام بحقوق الإنسان، والديمقراطية، والحكم الجيد، ومنع النزاعات الدولية، ومناهضة الجريمة الدولية.

وفيما يتعلق بآسيا الوسطى موضوع الدراسة، لم يكن للاتحاد الأوروبي أية سياسة مشتركة تجاه هذه المنطقة لمدة طويلة بعد استقلالها، وإنما كانت هناك علاقات على المستوى الثنائي لبعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا.

ففرنسا كانت من أولى الدول التي أقامت علاقات دبلوماسية مع جمهوريات آسيا الوسطى، وفي المرحلة الحالية لها علاقات دبلوماسية مع كل الدول باستثناء قرغيزستان حيث يمثلها سفيرها في كازاخستان. وبعد الحرب على أفغانستان تعمقت العلاقات الفرنسية مع هذه الجمهوريات وخاصةً من الناحية العسكرية (قرغيزستان وطاجيكستان)، وكذلك أصبحت كازاخستان الشريك التجاري الرئيسى في المنطقة لفرنسا[6].

أما ألمانيا فهي الدولة الأهم في أوروبا التي لها علاقات وثيقة مع كل جمهوريات آسيا الوسطى، وتقيم علاقات دبلوماسية مع كل الدول في المنطقة، وكان لها دور كبير في دفع الاتحاد الأوروبي لتعزيز وتقوية ارتباطاته وعلاقاته مع هذه الجمهوريات. وألمانيا من أهم الدول الأوروبية المانحة للمساعدات لجمهوريات آسيا الوسطى، والأكثر اشتراكاً في مشاريع التطوير والتعاون المشتركة بين الطرفين، وهناك العديد من المنظمات الألمانية التي تقوم بتقديم المساعدات لمختلف جمهوريات آسيا الوسطى ومن أهمها، "هيئة المعونة التقنية الألمانية *(GTZ)، بنك التنمية الألماني (KfW•)، وخدمات التطوير الألمانية (DED°)"، وغيرها من المنظمات الأخرى. وتمثل كازاخستان وأوزبكستان الشركاء التجاريين الأساسيين لألمانيا في المنطقة، وتمثل قضية الطاقة أهم قضايا العلاقات المشتركة بين ألمانيا وهذه الجمهوريات.

---

* **German Technical Assistance Association**

• **German Development Bank**

° **The German Development Service**

وبالنسبة لبريطانيا فلها علاقات دبلوماسية مع كل جمهوريات آسيا الوسطى، وبريطانية تهتم بهذه المنطقة لأسباب وعوامل عديدة أهمها، الحرب على الإرهاب الدولي، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، والجريمة الدولية، وتحقيق التطوير والتنمية من خلال نشر الديمقراطية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان، وتحقيق أمن الطاقة. وبريطانيا كانت أيضاً من أهم الدول الأوروبية التي ساهمت في تقديم المساعدات لجمهوريات آسيا الوسطى، ويوضح الجدولان (1) و (2) في الفقرات التالية مقدار وقيمة هذه المساعدات[7].

ثالثاً: علاقات الاتحاد الأوروبي مع آسيا الوسطى قبل تبني الاستراتيجية الجديدة.

لقد كانت التجارة أول مظهر من مظاهر الوجود الأوروبي في آسيا الوسطى. ولا شك أنّ أوروبا أصبحت نقطة جذب قوية لمختلف الشعوب والثقافات. وحاول كثيرون اتباع مسارها عن طريق الإعلان عن خططهم الاندماجية أو تجريد أنفسهم من الحقوق السيادية للإعلان عن هيئة عليا فوق وطنية تملك سلطة واسعة. وقوة الجذب الأيديولوجية التي يمارسها الاتحاد الأوروبي، والتي تمثل ذروة التكامل الأوروبي الجاري، قوية بجدارة. ولكن من غير الواضح سبب أن هذا العرض من القوة الناعمة ليس له أثر يذكر على بعض المناطق التي تمارس فيها. باختصار، ما سبب ضعف نفوذ الاتحاد الأوروبي مثلا في آسيا الوسطى، حيث من المفترض أن يكون سحره قوياً ودائماً كما في مناطق أخرى؟[8].

ومن خلال تتبع مسيرة العلاقات بين الاتحاد الأوربي وآسيا الوسطى، وعلى خلاف العديد من المناطق الأخرى، لم يكن للاتحاد الأوروبي أي وجود أو تأثير يذكر على هذه الجمهوريات، وقبل تبني إستراتيجية الشراكة عام 2007 لم يكن للاتحاد الأوروبي أيه إستراتيجية موحدة تجاه المنطقة[9].

فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي وحصول هذه الجمهوريات على استقلالها في عام 1991، لم تبد الدول الأوروبية أي اهتمام بالجمهوريات الجديدة، باستثناء الدول الأوروبية الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا، والتي أقامت علاقات دبلوماسية مع بعض هذه الجمهوريات، على خلاف ألمانيا التي أقامت هذه العلاقات مع كل الجمهوريات المستقلة. ونتيجةً لهذه السياسة المتمهلة والحذرة من قبل الدول الأوروبية بقيت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين بسيطة نسبياً أغلب فترة التسعينيات من القرن الماضي.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي كان ارتباطه مع هذه الجمهوريات محدوداً للغاية، واقتصر على افتتاح مكتب للمفوضية الأوروبية في كازاخستان عام 1994، بالإضافة لمكاتب تابعة في "بيشكيك ودوشنبة"، ونتيجة لذلك بقيت معظم هذه الجمهوريات دون حضور أوربي كبير وهام. كما قام الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدات الإنسانية لهذه الجمهوريات من خلال مكتبه الدائم في المنطقة، وتطبيق برامجه الخاصة تجاه المنطقة مثل "برنامج المساعدة التقنية لكمنوولث الدول المستقلة" (TACIS)*، والتي كان الهدف منها مساعدة جمهوريات ما بعد الاتحاد السوفيتي[10].

ومع نهاية التسعينيات تمّ عقد اتفاقيات للشراكة والتعاون على المستوى الثنائي مع هذه الجمهوريات باستثناء تركمانستان وطاجيكستان. وركزت هذه الاتفاقيات بشكل أساسي على إجراءات المساعدة التقنية وتسهيل التبادل التجاري بين الطرفين، ولم تعط هذه الاتفاقيات أي اهتمام بقضايا العلاقات الأخرى[11]. وهناك برامج للتعاون الإقليمي بدأت في التسعينيات مثل "ممر النقل الأوراسي" الذي يشمل (شبكة خطوط أنابيب الطاقة، والطرق والسكك الحديدية، والموانئ، والمعابر الحدودية) والتي تربط منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين بأوروبا على محور شرق غرب مروراً بالبحر الأسود.

وفي هذه المرحلة أيضاً بدأت تظهر بعض الأحداث التي أدّت إلى عدم الاستقرار في آسيا الوسطى، مثل تنامي تجارة المخدرات عبر الحدود، والنزاعات والتوترات الداخلية التي نشأت في أكثر من جمهورية، مما دفع الاتحاد

* **Technical Assistance to Commonwealth of Independent States**

الأوروبي إلى إعادة تقييم أهدافه في المنطقة، واعتبر أنّ الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى ضروري وحيوي لأمن أوروبا.

وبعد أحداث أيلول 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، وظهور أهمية المنطقة في الحرب على أفغانستان بسبب قربها الجغرافي، بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الأوربية مع آسيا الوسطى تمثلت في الحضور العسكري المباشر من خلال مجموعة من القواعد العسكرية، مثل قاعدة "ترمذ" الألمانية في أوزبكستان، وقاعدة الدعم الفرنسية في طاجيكستان، بالإضافة للقواعد الأمريكية في كل من أوزبكستان وقرغيزستان، وأيضاً دور هذه المنطقة كجسر للعبور إلى أفغانستان من خلال "شبكة التوزيع الشمالية"[12].

وخلال الفترة (2000 – 2007) بدأ الاتحاد الأوروبي بالاهتمام بطريقة أكثر جدية بهذه المنطقة، وانعكس ذلك في وثيقة إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه آسيا الوسطى للفترة (2002–2006)، والتي أكدت على ضرورة الاهتمام بمصادر الطاقة في المنطقة، والعمل على استئناف مشاريع نقل الطاقة من بحر قزوين وآسيا الوسطى إلى أوروبا. وخصص الاتحاد الأوروبي 375 مليون دولار لتطبيق هذه الاستراتيجية، وخلال هذه المرحلة واصل الاتحاد الأوروبي تطبيق برامجه لمساعدة هذه الجمهوريات مثل (برنامج تقديم المساعدة التقنية، وبرنامج الأمن الغذائي، والآليات الأوروبية لتحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان)[13].

وخلال الفترة من (1992– 2007) قدّم الاتحاد الأوروبي معونات مالية لجمهوريات آسيا الوسطى بلغت 1,4 بليون دولار[14]. ومن أهم المؤشرات والتي دلت على تزايد اهتمام الاتحاد الأوروبي بالمنطقة، كانت تعيين ممثل خاص للاتحاد الأوروبي في الجمهوريات الخمس من آسيا الوسطى في تموز 2005. واستمر هذا الاهتمام مع تسلم ألمانيا لرئاسة الاتحاد الأوروبي في عام 2007، حيث ظهرت مبادرات جديدة للتعاون بين الطرفين كجزء من نظرة شاملة للاتحاد الأوروبي تهدف إلى تعزيز العلاقات مع جيرانه في المناطق الشرقية المجاورة، وهذا أدى إلى تبني الاتحاد الأوروبي لإستراتيجيته الجديد للشراكة والتعاون مع دول آسيا الوسطى في حزيران 2007، والتي نقلت مستوى العلاقات بين الطرفين إلى مستوى كبير من التعاون الاستراتيجي.

رابعاً: العوامل التي أدّت إلى اعتماد استراتيجية الشراكة لعام 2007

من خلال ما تمّ دراسته سابقاً يمكن الاستنتاج أنه لم يكن للاتحاد الأوروبي أية سياسة أو إستراتيجية موحدة تجاه جمهوريات آسيا الوسطى، والسبب في ذلك يعود إلى عدم وجود رغبة من جانب الاتحاد الأوروبي لتعميق الاهتمام والارتباط مع هذه المنطقة، وأيضاً لم يكن يوجد دولة كبرى عضو في الاتحاد الأوروبي قد عملت لتركيز سياسة الاتحاد في آسيا الوسطى. وكذلك كانت سياسة الاتحاد الأوروبي وتحقيق مصالحه السياسية والاقتصادية في هذه المنطقة تعتمد بشكل أساسي على القوى الدولية الأخرى وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا التي حققت وجوداً كبيراً في المنطقة.

وانتقد الخبراء الأوروبيون سياسة الاتحاد الأوروبي في آسيا الوسطى بسبب عدم ثباتها ووضوحها، واعتبروا أنّ السياسة الأوروبية في آسيا الوسطى هي استمرار للسياسة الأمريكية دون أن يكون هناك وجهة نظر خاصة للاتحاد الأوروبي بكيفية تحقيق مصالحه السياسية والإستراتيجية في المنطقة. ووفقاً لهؤلاء الخبراء فإنّ الاتحاد الأوروبي غير قادر على إدراك الأهمية الواضحة لمنطقة آسيا الوسطى وخاصةً بعد الحرب على أفغانستان.

لقد تحدد ارتباط الاتحاد الأوروبي مع آسيا الوسطى بعدة عوامل، فأغلب الدول الأوروبية الأعضاء لم يكن لها أي اهتمام بمنطقة آسيا الوسطى وعدتها منطقة بعيدة عن اهتماماتها الأساسية، وكانت أولويات الاتحاد الأوروبي تتجه

نحو تعميق العلاقات مع روسيا وجمهوريات القوقاز، ولذلك بقيت العلاقات مع آسيا الوسطى محدودة بالمقارنة مع علاقات الاتحاد مع جمهوريات جنوب القوقاز المجاورة.

ففي حزيران 2004 قرر الاتحاد الأوروبي ضم جمهوريات (أذربيجان – أرمينيا – جورجيا) إلى سياسة الجوار الأوروبي، بينما تواصل تجاهل جمهوريات آسيا الوسطى، وضمت هذه السياسة إلى جانب الدول السابقة كلاً من دول أوروبا الشرقية غير الأعضاء في الاتحاد، وبلدان شمال إفريقيا. ومن بين جمهوريات آسيا الوسطى عملت كازاخستان للانضمام إلى سياسة الجوار الأوروبي، لأنها كانت مهتمة بتعزيز علاقات التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي. ولذلك كان لجمهورية كازاخستان وجماعات الضغط الكازاخية المؤثرة بشكل أساسي في ألمانيا وبريطانيا دور كبير في دفع هذه الدول من أجل تبني الاتحاد الأوروبي لإستراتيجية الشراكة لعام 2007[15].

وكما ذكرنا سابقاً، كانت النقلة النوعية في تطور اهتمام الاتحاد الأوروبي بمنطقة آسيا الوسطى تتمثل، بتعيين ممثل خاص له في المنطقة في تموز 2005، وكان الدافع الأساسي للاتحاد الأوروبي في اتخاذ هذا القرار هو انضمام عشرة أعضاء جدد في أوروبا الشرقية للاتحاد في عام 2004، وبذلك أصبحت هذه الجمهوريات تقع في الدائرة الثانية من جيران الاتحاد الأوروبي.

وبالتالي كان تطوّر العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى بفعل ثلاثة عوامل أساسية[16]:

1-توسيع الاتحاد الأوروبي باتجاه الشرق.

2-امتداد تأثير الاتحاد الأوروبي إلى جمهوريات الاتحاد السوفيتي في أوروبا الشرقية، مما جعله على حدود آسيا الوسطى.

3-السياسة الأوروبية المشتركة في مجال الأمن، وفي هذا المجال تمّ التركيز على منطقة آسيا الوسطى كمنطقة حيوية في هذه السياسة.

ومع تسلّم ألمانيا لرئاسة الاتحاد الأوروبي في عام 2007 بدأت مرحلة من السياسة النشطة للاتحاد الأوروبي في آسيا الوسطى، وتمّ إعادة النظر بالسياسة المتبعة ووضع أولويات جديدة على أجندة السياسة الخارجية للاتحاد. واقترحت ألمانيا تبني استراتيجية جديدة تجاه هذه الجمهوريات تقوم على الشراكة والتعاون، حيث تعد من أهم النجاحات لألمانيا أثناء رئاستها للاتحاد الأوروبي في تلك الفترة. ومن المفيد ذكر أنّ ألمانيا كانت من أكثر الدول الأوروبية ارتباطاً مع جمهوريات آسيا الوسطى على المستوى الثنائي، فهي تقيم علاقات دبلوماسية مع كل هذه الدول، وتقوم بتقديم المساعدات والقروض، وهذا كان دافعاً لتطوير هذه العلاقات على مستوى الاتحاد الأوروبي.

وفي مرحلة إعداد الإستراتيجية كان هناك وجهات نظر متعددة حول أولويات هذه الاستراتيجية، ففي المناقشات التي تمت في البرلمان الأوروبي ولجنة الإستراتيجيات التابعة للاتحاد الأوروبي ظهرت ثلاثة اتجاهات وهي[17]:

1-الاتجاه الأول ويرى ضرورة التركيز على مصالح الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالطاقة ومناهضة الإرهاب في المنطقة مع اهتمام بسيط بحقوق الإنسان والديمقراطية.

2-الاتجاه الثاني ويرى ضرورة التركيز على قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون، وتحقيق الاستقرار ومنع النزاعات.

3-الاتجاه الثالث ودعا إلى التعامل مع المنطقة من منظور شامل والتركيز على كل القضايا ذات الاهتمام المشترك، كقضايا الطاقة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والقضايا الأمنية، وهي على نفس المستوى من الأهمية، وكانت فرنسا وبريطانيا تدعمان هذا الاتجاه.

وفي سياق هذا الخلاف بين المصالح والقيم، تمّ التأكيد على قضيتي الطاقة والأمن كأولويات للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى، مع التأكيد على أهمية حقوق الإنسان وحكم القانون كمسائل هامة يجب التوصل إليها من خلال الحوار مع هذه الجمهوريات.

ويُعّد عامل الطاقة من أهم العوامل التي دفعت الاتحاد الأوروبي لاعتماد الاستراتيجية الجديدة، فالمصدر الأساسي للطاقة في الاتحاد الأوروبي هو روسيا، وقد كان لانقطاع إمدادات الغاز من روسيا إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2006 بسبب الخلافات بين روسيا وأوكرانيا – وهي بلد عبور الغاز الروسي إلى أوروبا– دور كبير في دفع الاتحاد الأوروبي لتبني الإستراتيجية الجديدة بهدف تنويع مصادر الطاقة، والاعتماد على جمهوريات آسيا الوسطى كمورد للطاقة يمكن من خلاله تحقيق أمن الطاقة لأوروبا.

والعامل الثاني لتبني الإستراتيجية الجديدة هو قرب هذه المنطقة من أفغانستان، واستخدام أراضيها كقواعد انطلاق في الحرب على أفغانستان، ولذلك أصبح لجمهوريات آسيا الوسطى دور مهم في الحرب على الإرهاب.

أما العامل الثالث فيتمثل في كون هذه المنطقة تشكل مجالاً مهماً للترويج لمصالح الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون والتحرير الاقتصادي، والدعوة لتطبيق الإصلاحات في هذا الخصوص.

والعامل الرابع يتمثل باهتمام ألمانيا التي تولت رئاسة الاتحاد الأوروبي بتنمية العلاقات مع جمهوريات آسيا الوسطى، بالإضافة للجهود التي بذلتها كازاخستان من أجل تعميق الترابط بين الطرفين. من خلال العلاقات التجارية والاقتصادية والمشاريع المتنوعة.

وأخيراً كان لتوسيع الاتحاد الأوروبي باتجاه أوروبا الشرقية وقبول عشرة أعضاء جدد دور كبير وأساسي في تبني الإستراتيجية الجديدة.

ويمكن من خلال ما سبق أن نحدد ثلاثة أهداف رئيسية للاتحاد الأوروبي من تبني الإستراتيجية الجديدة وهي:

1–إدراك الاتحاد الأوروبي أهمية منطقة آسيا الوسطى بسبب قربها الجغرافي، وضرورة تأسيس علاقات تعاون قوية في القضايا الأمنية مع دولها، لأنّ أي تهديد للأمن والاستقرار في هذه المنطقة سينعكس بشكل مباشر على الأمن والاستقرار في أوروبا.

2–إدراك الاتحاد الأوروبي لضرورة السعي نحو تحقيق أمن الطاقة، لتلافي خطر الانقطاع في الإمدادات من النفط والغاز والتي حدثت خلال السنوات العشر الأخيرة، ويكون ذلك بتنويع مصادر الإمداد بالاعتماد على جمهوريات آسيا الوسطى.

3–إدراك الاتحاد الأوروبي لضرورة تعزيز دوره وارتباطه مع جمهوريات آسيا الوسطى في مواجهة القوى الدولية الأخرى الأكثر نشاطاً وتأثيراً في المنطقة، كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين.

لقد كانت الاستراتيجية الأوروبية للشراكة والتعاون مع جمهوريات آسيا الوسطى، بمنزلة بداية مرحلة جديدة للعلاقات بين الطرفين، وفتحت آفاقاً جديدة للعلاقات لم تكن موجودة قبل تبنيها. وعند وضع هذه الإستراتيجية تمّ استشارة جمهوريات آسيا الوسطى في الأولويات التي يجب اعتمادها في الإستراتيجية الجديدة، حيث تمّ وضعها في الحسبان في الإعداد الإستراتيجية، وقد لعب ممثل الاتحاد الأوروبي في آسيا الوسطى "بيير مورل Pierre Morel" دوراً كبيراً في وضع التصورات النهائية لهذه الإستراتيجية[18].

خامساً: تحليل مفردات الاستراتيجية الجديدة (خصائصها – نقاط ضعفها)

من خلال مراجعة ما نصّت عليه إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للشراكة والتعاون مع آسيا الوسطى، والتي تمّ إقرارها في حزيران 2007م يمكن أن نحدد بعض خصائص هذه الإستراتيجية، ونقاط الضعف فيها:

1- خصائص إستراتيجية الشراكة لعام 2007:

إنّ أبرز القضايا التي ركزت عليها الإستراتيجية في علاقات الاتحاد الأوروبي مع آسيا الوسطى تتمحور حول، حقوق الإنسان، وحكم القانون، والديمقراطية والحكم الجيد، وتعليم الشباب، والتطوير والتنمية الاقتصادية، والتجارة والاستثمار، وطرق التجارة وخطوط نقل الطاقة، والحفاظ على البيئة، وحماية مصادر المياه، ومواجهة التهديدات والتحديات التي تواجهها المنطقة، وتشجيع الحوار بين الطرفين. ومن أجل تحقيق أهداف الاستراتيجية قامت المفوضية الأوروبية بوضع آلية لتطوير التعاون، ودُعمت أهداف الإستراتيجية من خلال برنامج المساعدة الأوروبية، حيث تضاعفت المساعدات الأوروبية لجمهوريات آسيا الوسطى في الفترة (2007-2013) مقارنةً مع الفترة السابقة (2002- 2006)[19].

وقد كانت الأولوية الأكثر أهمية والتي أكدت عليها الإستراتيجية الجديدة تتركز حول القضية الأمنية وضرورة تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة بسبب أهميتها الجيوسياسية وقربها الجغرافي من أفغانستان. كما تشكل الإصلاحات الاقتصادية إحدى أهم الأولويات التي يجب على هذه الجمهوريات القيام بها، مع الأخذ في الحسبان ظروف الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والتي أثرت بشكل مباشر في جمهوريات آسيا الوسطى. وتربط الإستراتيجية بين قضايا الطاقة والبيئة والمياه، وتؤكد على أهمية هذه القضايا في العلاقات المشتركة، وضرورة الاهتمام بها كعامل أساسي يسهم في نمو وتطور جمهوريات آسيا الوسطى. أما قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية فتؤكد الإستراتيجية أنها لا تزال غير مطبقة في المنطقة وتحتاج إلى جهد طويل من العمل لتحقيق الحد الأدنى منها.

وفي المقابل كانت الأولويات بالنسبة إلى جمهوريات آسيا الوسطى، تركز على الاستخدام العقلاني لمصادر المياه، والإصلاح الاقتصادي، والقضايا الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة لذلك هناك الأولويات الخاصة بكل جمهورية من هذه الجمهوريات، فمثلاً تشكل الاستثمارات وخصوصاً في مجال الطاقة، والاهتمام بتنويع طرق نقلها أولوية هامة بالنسبة إلى لأوزبكستان. كما شكلت قضية الحدود وحمايتها أولوية خاصة بالنسبة لطاجيكستان.

وخلال العام الأول من تطبيق هذه الإستراتيجية، أضاف الاتحاد الأوروبي عدداً من الأولويات على المستوى الثنائي مع هذه الجمهوريات، وفي النصف الثاني من عام 2008 تمّ تحديد هذه الأولويات، وهي عبارة عن مشاريع مشتركة على المستوى الثنائي وحسب حاجة كل جمهورية من جمهوريات آسيا الوسطى، وكانت هذه المشاريع مدعومة بشكل جماعي من الاتحاد الأوروبي. وبعد مرور عام على تبني الإستراتيجية أصدر المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية في بداية 2009، تقييم رسمي للانجازات التي تمّ تحقيقها خلال العام الأول من تطبيق الإستراتيجية على شكل تقرير عن الأعمال المشتركة[20].

ووفقاً لهذا التقرير، فإنه تمّ تطوير آلية جديدة للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى، وأحد أهم الانجازات التي تمّ تحقيقها يتمثل في موافقة كل دول آسيا الوسطى على الانخراط والاستمرار بالحوارات حول حقوق الإنسان مع الاتحاد الأوروبي، وحدثت عدد من اللقاءات والاجتماعات عالية المستوى بين الطرفين من أجل الحوار السياسي حول هذه القضية. وأصبح لكل جمهوريات منسق خاص للتطبيق، والتعاون في إنجاز الأولويات التي أكدت عليها الإستراتيجية.

لقد كان التعاون في عام 2008 بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى قد وصل إلى مرحلة هامة، حيث انعقد منتدى الأمن بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى في باريس، واجتمع وزراء خارجية دول آسيا الوسطى مع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتمت مناقشة القضايا الأمنية المشتركة بين الطرفين. وفي المراحل اللاحقة وبعد تسلم فرنسا لرئاسة الاتحاد الأوروبي، تمّ إطلاق مبادرة أمنية تشمل أفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى للتعاون في القضايا الأمنية.

كما يواصل الاتحاد الأوروبي تطبيق برامجه الخاصة تجاه آسيا الوسطى مثل "برنامج منع تهريب المخدرات في آسيا الوسطى Central Asia Drug Action Programme" وبرنامج "مراقبة الحدود في آسيا الوسطى Border Management Programme for Central Asia" والهدف من هذين البرنامجين منع تجارة المخدرات في المنطقة، ويوضح الجدولان (1) و (2) قيمة المساعدات المقدمة لهذه الجمهوريات.

2- نقاط الضعف:

على الرغم من الصورة الإيجابية التي قدمها التقرير، والالتزام الجاد من جانب الاتحاد الأوروبي في تطبيق أولويات إستراتيجيته في آسيا الوسطى، والخطوات التي تمّ اتخاذها في هذا المجال، إلا أنه تبقى هناك بعض نقاط الضعف في تطبيق هذه الإستراتيجية.

إنّ الإطار العام للاستراتيجية يؤكد على ضرورة تنمية العلاقات مع جمهوريات آسيا الوسطى في جميع المجالات، وقد أهمل الاتحاد الأوروبي القضايا الأمنية في الاستراتيجية الجديدة لمصلحة قضايا الواقع السياسي. ففي مرحلة التخطيط والإعداد للاستراتيجية الجديدة كان هناك خلاف في وجهات النظر بين الداعمين لتبني الإستراتيجية على أساس المصلحة والواقعية السياسية من جهة أولى ، والداعمين لتبني الاستراتيجية على أساس القيم من جهة أخرى. وبعد إقرار الإستراتيجية وتطبيقها على أرض الواقع سادت وجهة نظر الداعين إلى تطبيق الاستراتيجية وفقا للمصلحة والواقع السياسي. ولذلك تمّ إعطاء الأولوية لقضايا الأمن والطاقة وأصبحت من أهم قضايا العلاقات بين الطرفين، وأدى ذلك إلى تهميش قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون. ولكن في حال سعى الاتحاد الأوروبي لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة بشكل جدي، قد يؤدي إلى إضعاف نفوذه في المنطقة، لأن أكثر التهديدات والتحديات تأثيراً في الوضع الأمني تتمثل في وجود أنظمة استبدادية وفاسدة، وتقوم بانتهاك حقوق الإنسان، إلا أننا نلاحظ أنّ الانتقادات الموجهة لهذه الدول بسبب انتهاكات حقوق الإنسان والاستبداد هي انتقادات ضعيفة ولا تشكل إلا جزءاً بسيطاً من الحوارات بين الطرفين. وهذا دليل على أنّ الاعتبارات المصلحية تتفوق على الاعتبارات القيمية والأخلاقية. وما يؤكد ذلك أنّ هيكلية وكيفية تنظيم نتائج الحوار حول حقوق الإنسان لم تُحدد أهدافها بشكل واضح في الإستراتيجية[21].

وبسبب قيام ألمانيا والخبراء والمسؤولين الألمان بلعب دور أساسي في وضع وصياغة الإستراتيجية الجديدة، بسبب تولي ألمانيا رئاسة الاتحاد الأوروبي، قد أدى إلى تهميش دور المجتمع المدني والخبراء الأوروبيين والبرلمان الأوروبي والدول الأعضاء الأخرى في صياغة ووضع هذه الإستراتيجية. ومن ناحية ثانية لم تتم استشارة منظمات المجتمع المدني والخبراء والأكاديميين في جمهوريات آسيا الوسطى، بأية قضية تتعلق بالاستراتيجية الجديدة. وكان تبرير المسؤولين الأوروبيين بأن هذه السلبيات يمكن تلافيها في مرحلة التطبيق، حيث من الممكن إدخال تعديلات على الاستراتيجية وفقاً لمختلف الآراء في كلا الطرفين[22].

وفي علاقاته ركّز الاتحاد الأوروبي على الاتصالات الرسمية مع الحكومات والمسؤولين في هذه الجمهوريات، وأهمل إقامة اتصالات مع مؤسسات المجتمع المدني، ولذلك فشل الاتحاد الأوروبي في الاستفادة من الخبرات ووجهات النظر والمهارات والتفكير المستقل، وبقي الانتباه مركزاً على الصلات الرسمية. ومن أجل تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية يتوجب على الاتحاد الأوربي تطوير وتنمية العلاقات على مختلف المستويات، وبين كل المنظمات والمؤسسات الحكومية والمدنية في كلا الطرفين.

ووفقاً للخبراء فإنّ الإستراتيجية تفتقر للتحليل الجيوسياسي، فهي وضعت أهدافها في هذه المنطقة دون التفكير بالقوى الدولية والإقليمية الأخرى والتي تشترك مع هذه الجمهوريات بمصالح كبرى، وهذا يخلق شكوكاً حول إمكانية تحقيق هذه الإستراتيجية لأهدافها. ولتلافي ذلك يتوجب على الاتحاد الأوروبي أن يحدد موقعه في سياق سياسات القوى الكبرى تجاه المنطقة، وهذا ضروري من أجل تطبيق الإستراتيجية على الوجه الأمثل.

وقد بيّن المجلس الأوروبي واللجنة الأوروبية في التقرير الصادر في حزيران 2010 عن استراتيجية 2007، أنّ هذه الاستراتيجية تعاني من النقص فيما يتعلق بالقضايا الأمنية وأنها لم تتعامل مع هذه القضية من منظور شامل، حيث تواجه هذه المنطقة تحديات مختلفة من الناحية الأمنية، مثل تجارة المخدرات، والأمن النووي من خلال غناها بمصادر اليورانيوم، والخلافات الحدودية، والتطرف الديني، والفقر والفساد. ولتلافي ذلك وضع التقرير الصادر في كانون الأول 2011 عدة خطوات يجب على الاتحاد الأوروبي القيام بها لمواجهة هذه التحديات الأمنية، من خلال تحقيق التنمية والتطوير في هذه الجمهوريات وهذا سينعكس بشكل إيجابي على الناحية الأمنية، وكذلك الترويج للمفهوم الأوروبي حول تحقيق الأمن والاستقرار، فانعدام العدالة وتكافؤ الفرص وغياب الديمقراطية وحكم القانون وعدم الاهتمام بحقوق الإنسان، سوف تؤدي إلى عدم الاستقرار في هذه الجمهوريات[23].

سادساً: آسيا الوسطى في الاستراتيجية الأمنية الأوروبية

تبنى المجلس الأوروبي الاستراتيجية الأمنية الأوروبية (ESS) في كانون الأول 2008. وللمرة الأولى، وضعت الإستراتيجية مبادىء وأهداف واضحة لتعزيز المصالح الأمنية للاتحاد الأوروبي، ومما ورد في هذه الاستراتيجية حول أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي "أنّ المخاوف المتعلقة بالتبعية الخاصة بالطاقة زادت خلال الخمس سنوات الأخيرة. انخفاض الإنتاج داخل أوروبا يعني بأنه وبحلول عام 2030 فإنه يتوجب استيراد ما يقارب من 75 % من حاجتنا من الغاز والبترول. هذا سيأتي من عدد محدود من الدول، يواجه العديد منها مخاطر تتعلق باستقرارها. نحن نواجه لذلك مجموعة من التحديات الأمنية، التي تتطلب مسؤولية ومساندة الدول الأعضاء كافة. يجب أن تكون استجابتنا من خلال استراتيجية طاقة للاتحاد الأوروبي تجمع بين الأبعاد الداخلية والخارجية. التقرير المشترك للممثل الأعلى واللجنة في حزيران عام 2006 حدد العوامل الرئيسية. داخل أوروبا، نحن بحاجة لسوق طاقة موحد أكثر، مع ترابط بيني أكبر، وبعناية خاصة للبلدان المعزولة أكثر وآليات الأزمات وذلك للتعامل مع انقطاع مؤقت للإمدادات[24].

التنويع الأكبر، للوقود، مصادر الإمدادات، وطرق الإيصال مهم جداً وكذلك الإدارة الجيدة واحترام حكم القانون والاستثمار في بلدان المصدر. تدعم سياسة الاتحاد الأوربي هذه الأهداف من خلال العلاقات مع آسيا الوسطى والقوقاز وإفريقيا، وكذلك من خلال الشراكة الشرقية واتحاد حوض البحر الأبيض المتوسط. الطاقة عامل مهم جداً في العلاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي. يجب على سياستنا أن تعالج طرق المرور، ومن ضمنها عبر تركيا وأوكرانيا. مع شركائنا، ومن ضمنهم الصين، الهند اليابان والولايات المتحدة، يجب علينا أن نشجع الطاقة المتجددة، التقنية التي تعتمد على الكربون بشكل اقل، إضافة إلى أسواق عالمية منظمة بشكل جيد[25].

وتحت عنوان "بناء الاستقرار في أوروبا وما ورائها" اعترفت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية بأنّ "أوروبا لديها مصالح أمنية أبعد من جوارها. في هذا الصدد، أفغانستان محل اهتمام خاص. أوروبا لديها التزام طويل الأمد بتحقيق الاستقرار. وتساهم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشكل كبير في مهمة الناتو، والاتحاد الأوروبي ملتزم بتطوير الإدارة والتنمية على المستويات كافة. هذه الجهود لن تنجح بدون ملكية أفغانية كاملة ودعم من دول الجوار خاصةً باكستان وأيضاً الهند وآسيا الوسطى وإيران. بالفعل، كان تحسن توقعات العلاقات الجيدة بين الهند وباكستان في السنوات القليلة الماضية عاملاً إيجابياً في ميزان الحسابات الاستراتيجية"[26].

وتحت عنوان "الشراكات من أجل تعددية فاعلة" جاء في الإستراتيجية "قمنا بتعميق صلاتنا مع شركائنا في آسيا الوسطى من خلال الإستراتيجية التي تم تبنيها عام 2007، وذلك بحوار سياسي معزز، وعمل على أمور مثل الماء، الطاقة، حكم القانون والأمن. خبرتنا تعطي الاتحاد الأوروبي، دوراً خاصاً في مجال تعزيز الاندماج الإقليمي. وفيما يسعى الآخرين لمضاهاتنا، وفقاً لظروفهم الخاصة، يجب علينا أن ندعمهم"[27].

لقد أصبح الاتحاد الأوروبي أكثر اهتماماً بمنطقة آسيا الوسطى في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت المنطقة أكثر تهديداً للأمن الأوروبي بسبب تهريب المخدرات وأسلحة الدمار الشامل واللاجئين والمتاجرة بالأشخاص عبرها باتجاه أوروبا، كما أنّ قيام روسيا بقطع إمدادات الغاز باتجاه أوكرانيا عامي 2006 و 2009 قد أعاقت إمدادات الغاز العابرة لأوكرانيا باتجاه الدول الأوروبية، مما عزز الاهتمام الأوربي بدول آسيا الوسطى كونها المورد البديل للغاز والنفط الروسي.

كما أنّ وجود مصالح للاتحاد الأوروبي في آسيا الوسطى أدت إلى اعتماد إستراتيجية لتقديم المساعدات للمرحلة من (2002– 2006) ومتابعتها للمرحلة (2007– 2013)، وأيضاً تعيين ممثل خاص للاتحاد الأوروبي إلى هذه المنطقة، وتنفيذ اتفاقيات الشراكة والتعاون (PCAs)* بين دول المنطقة والاتحاد الأوروبي في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية مع كل من (كازاخستان وأوزبكستان وقرغيزستان).

النتائج والمناقشة:

(الآفاق المستقبلية لعلاقات التعاون والشراكة)

لقد كانت بدايات التعاون بين الاتحاد الأوروبي وجمهوريات آسيا الوسطى من خلال برنامج "المساعدات التقنية لكومنولث الدول المستقلة Technical Assistance to the Commonwealth of Independent States (TACIS) programme" هذا البرنامج الذي استهدف مساعدة الجمهوريات الخمس في آسيا الوسطى بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستمرة من أجل تجاوز تحديات المرحلة الانتقالية بعد الاستقلال. وفي عام 2007 تمّ استبدال هذا البرنامج بآلية جديدة للتعاون والتطوير (DCI)" "Development Cooperation Instrument الهدف منها التخفيف من الفقر وتحقيق التطوير الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وركّزت الآلية الجديدة على قطاعات الصحة والتربية والتعليم والقضايا الاجتماعية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وبالتوافق مع "استراتيجية الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى" صدرت ورقة استراتيجية المساعدة الإقليمية لجمهوريات آسيا الوسطى للفترة (2007 – 2013) لتحقيق التنمية على المستويات الإقليمية

* **Partnership and Cooperation Agreements(PCAs)**

والوطنية. وتهدف هذه المساعدات من أجل الترويج للنمو المستمر والاستقرار والأمن والتعاون الإقليمي بين دول المنطقة من جهة، وبينها وبين الاتحاد الأوروبي من جهة ثانية[28].

وبالاستناد إلى هذه الاستراتيجية فقد تمّ تقديم مساعدات إلى جمهوريات آسيا الوسطى بلغت 673.3 مليون يورو، وتمّ تقسيم السنوات السبع (2007– 2013) إلى فترتين، الفترة الأولى (2007– 2010) وفيها تمّ تقديم مساعدات بقيمة 352.8 مليون يورو وفق برنامج (DCI)، و 215.8 مليون يورو مساعدات على المستوى الثنائي، و137 مليون يورو لبرامج التعاون الإقليمية.

أما الفترة (2010– 2013) فقد كانت قيمة المساعدات المقدمة 321 مليون يورو وفقاً لبرنامج (DCI) خلال ثلاثة سنوات، ويمكن ملاحظة أنّ هذه المساعدات تناقصت بمقدار 31,8 مليون يورو عن الفترة السابقة، و 216 مليون يورو مساعدات على المستوى الثنائي، و105 مليون يورو لبرامج التعاون الإقليمية. ويوضح الجدولان (1) و (2) قيمة المساعدات وفق كل برنامج.

الجدول (1) المساعدات الأوروبية لجمهوريات آسيا الوسطى على المستوى الثنائي والإقليمي للفترة (2007– 2013)

الدولة	مساعدات الاتحاد الأوروبي (مليون يورو)
كازاخستان	74
قرغيزستان	106.2
طاجيكستان	128
تركمانستان	53
أوزبكستان	70.6
المستوى الإقليمي	242

Andris Piebalgs, European Union - Central Asia Development Cooperation, Europe Aid, Publications Office of the European Union, 27/3/ 2012, p5-6.

الجدول (2) التمويل الأوروبي لقطاعات التعاون الرئيسية مع جمهوريات آسيا الوسطى للفترة (2007– 2013)

قطاعات التعاون	قيمة التمويل (مليون يورو)
الأمن والحدود	23
الاقتصاد والتجارة والأعمال الخاصة	48.9
الحكومي	125.8
البيئة والطاقة والمناخ	106.2
التربية والتعليم العالي	159.8
الصحة والحماية الاجتماعية	139.5
الزراعة والتنمية الريفية	55.2
القطاعات الأخرى	15.4

Andris Piebalgs, European Union - Central Asia Development Cooperation, Europe Aid, Publications Office of the European Union, 27/3/ 2012, p5-6.

إنّ تركيز الاتحاد الأوروبي في آسيا الوسطى يتمثل في تحقيق ما يسمى "الأمن الناعم أو الإنساني" من خلال المساعدات وتقديم التمويل لقطاعات التعاون الرئيسية مع جمهوريات آسيا الوسطى، فمثلاً الهدف من المساعدات إلى طاجيكستان وقرغيزستان يتمثل في تحقيق الاستقرار والأمن، من خلال التركيز على توجيه هذه المساعدات لمعالجة مشكلات الفقر والهجرة، وذلك على الرغم من محدودية هذه المساعدات من حيث الحجم.

وهكذا يمكن القول بإنّ هذه المساعدات تهدف بشكل أساسي إلى منع التوترات والنزاعات العرقية الداخلية ومواجهة عدم الاستقرار وتحقيق الأمن الداخلي والإقليمي وكذلك المزيد من التعاون بين هذه الجمهوريات حول القضايا التي تواجهها كالخلافات حول توزيع المياه، وتحقيق حكم القانون.

كما تنامت العلاقات التجارية بين الطرفين ويوضح الجدول (3) قيمة المبادلات التجارية عام 2010 حيث تشير هذه الأرقام إلى وجود مبادلات تجارية مع الدول الخمس في آسيا الوسطى مع اختلاف لقيمة هذه المبادلات باختلاف الجمهوريات.

الجدول (3) صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي التجارية مع جمهوريات آسيا الوسطى حتى 2010 (القيمة مليون يورو)

الدولة	الاستيراد من الاتحاد الأوروبي	الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي	إجمالي العلاقات التجارية
كازاخستان	5,389.2 (23,8%)	13,601.1 (37.8%)	18.990.3 (32.4%)
قرغيزستان	223.5 (4,1%)	14.3 (1.7%)	237.8 (3.8%)
طاجيكستان	197.4 (9,8%)	32.9 (3.7%)	230.3 (7.9%)
تركمانستان	760.4 (17.9%)	332.7 (13.1%)	1,093.1 (16.1%)
أوزبكستان	1,321.5 (20,5%)	356.1 (8.2%)	1,677.6 (15.6%)

Table based on information from 2011 European Commission statistics, http://ec.europa.eu/trade/creating-opportunities/bilateral-relations/coun-tries-and-regions/ (accessed 22 October 2011).

إنّ هذه الأرقام سواء ما يتعلق منها بالمساعدات أو مستوى العلاقات التجارية تشير إلى استمرار علاقات التعاون بين الاتحاد الأوروبي وجمهوريات آسيا الوسطى، وهذا يدل إلى استمرار سعي الاتحاد الأوروبي وكذلك جمهوريات آسيا الوسطى لتطوير العلاقات التعاونية بينهما في المستقبل.

الاستنتاجات والتوصيات:

لقد كان الهدف الرئيسى لهذه الدراسة بيان أهداف الاتحاد الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى وكيفية تحقيق هذه الأهداف بعد تبنيه لإستراتيجية الشراكة والتعاون عام 2007، وبعد مرور خمس سنوات على تبني هذه الإستراتيجية نلاحظ أنّ الاتحاد الأوروبي قد حقق بعض أهداف هذه الاستراتيجية في حين فشل في تحقيق أهداف أخرى، ويعود سبب ذلك إلى خصائص وحقائق الواقع السياسي في هذه الجمهوريات من جهة، وعدم قدرة الاتحاد الأوروبي على تجاوز هذه الحقائق في تعامله مع جمهوريات آسيا الوسطى من جهة ثانية.

وخلال هذه الدراسة لاحظنا تنامي علاقات التعاون والتشارك بين الطرفين التي شملت قضايا الأمن والطاقة والمساعدات والعلاقات التجارية وكذلك التعاون العسكري من خلال وجود بعض القواعد العسكرية في هذه الجمهوريات وكذلك التسهيلات التي قدمتها لقوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) للقيام بعملياته في أفغانستان، وقد حقق الاتحاد الأوروبي العديد من النجاحات فيما يتعلق بهذه القضايا.

ولكن من ناحية ثانية، فشلت السياسات الأوروبية في تحقيق أي تقدّم فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون والعدالة وفقاً لوجهة النظر الأوروبية في هذه الجمهوريات، وهذا يعود إلى أسباب عديدة، منها عدم رغبة الاتحاد الأوروبي في إثارة ردود فعل معارضة لسياساته لدى قيادات جمهوريات آسيا الوسطى، بالإضافة إلى تركيز الاتحاد الأوروبي على تحقيق مصالحه الأمنية والطاقوية بالدرجة الأولى في هذه المنطقة، حيث ظلّت الأهداف الأخرى في مرتبة ثانية أو ثالثة.

وعلى الرغم من إدراك الاتحاد الأوروبي، بأنّ المسائل الأمنية في هذه الجمهوريات مرتبطة بشكل كبير بالتقدّم في تحقيق الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان ومحاربة الفقر، إلا أنه تجاهل في سياساته هذه الحقيقة. فحسب المفكرين والخبراء الأوروبيين هناك ترابط كبير بين طبيعة الأنظمة الحاكمة في هذه الجمهوريات وكذلك الفقر وغياب العدالة من جهة، وبين عدم الاستقرار والتوتر والعنف من جهة ثانية. فانتشار الأنظمة التسلطية وغياب العدالة وعدم احترام الحريات الأساسية سيؤدي إلى انتشار الاضطرابات والتوترات ضمن هذه الجمهوريات. وهكذا بقيت الانتقادات الأوروبية لهذه الجمهوريات فيما يتعلق بهذه القضايا تركّز على الجانب النظري والخطابي دون أن يقوم الاتحاد الأوروبي بأي إجراءات واقعية وملموسة – باستثناء المساعدات – من شأنها تحسين واقع هذه الجمهوريات.

وأخيراً، فإنّه على الرغم من وجود العديد من العقبات التي واجهت تطوير التعاون بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى، سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الثنائي فإن هذه العلاقات التعاونية قد تنامت وتطورت على مدى الخمس سنوات (2007– 2013) لتطبيق استراتيجية الشراكة، حيث خلقت هذه الاستراتيجية مجالات عديدة للتعاون بين الطرفين، ومن المتوقع أن تستمر هذه العلاقات بالتحسن المتنامي في حال التزام كلا الطرفين بالالتزامات المترتبة عليهما. وفي هذا المجال سيكون زيادة مستوى المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لتلك الجمهوريات عاملاً مهماً في تطوير التعاون، وكذلك التعاون مع الدول الإقليمية الأخرى في المنطقة مثل روسيا سيساهم في تحقيق بعض الأهداف المتعلقة بالطاقة وأنابيب نقلها، وفي الوقت الذي تستمر فيه العلاقات التجارية بين الطرفين سيكون ترقية هذه العلاقات وتطويرها عاملاً مهماً في تحقيق التشارك والتعاون بين الطرفين.

المراجع:

[1]European Commission, *Regional Strategy Paper for Assistance to Central Asia for the Period 2007-2013*, June 2007. <http://eeas.europa.eu/central_asia/rsp/07_13_en.pdf >

[2]Ibid.

[3]GRAUBNER, C. *"EU Strategy on Central Asia: Realpolitik after all"*, issue of the Central Asia Caucasus Institute Analyst, 05/14/2008, retrieved 24 May 2009, <http://www.cacianalyst.org/?q=node/4859>

[4] الجنابي، ميثم. *الإسلام السياسي في جمهوريات وسط آسيا الإسلامية*، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، الرياض، 2002م، 23.

[5] جليلي، محمد رضا، كيليز، تيري. *جيوسياسية آسيا الوسطى*، ترجمة علي مقلد، الطبعة الأولى، دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، بيروت– لبنان، 2001م، ص47–52.

[6] France Diplomatie, *France and Central Asia*, French Ministry of Foreign and European Affairs, retrieved 24 May 2009, <http://www.diplomatie.gouv.fr/en/country-files_156/central-asia_1964/index.html >

[7]*Department for International Development*, retrieved 24 May 2009، </http://www.dfid.gov.uk/Where-we-work/Asia-Central>

[8] فولوشين، جيورجي. *ما الذي يجعل صوت الاتحاد الأوروبي غائبا في آسيا الوسطى؟*، موقع آسيا الوسطى، اقتصاد وتنمية، 2010/11/21، تمّ استرجاعها بتاريخ 2/1/ 2011 من <http://www.asiaalwsta.com>

[9] MACFARLANE, N. *"The Caucasus and Central Asia: Towards a non-strategy"*, in R. Dannreuther, European Union Foreign and Security Policy: Towards a Neighbourhood Strategy, London: Routledge Tailor & Francis Group, 2005. <kms2.isn.ethz.ch/serviceengine/Files/...E664.../doc_10679_290_en.pdf >

[10] MELVIN, N.J. *Engaging Central Asia: The European Union's New Strategy in the Heart of Eurasia*, Brussels: Centre for European Policy Studies, 28 May 2008, retrieved 24 May 2013, <http://www.ceps.eu/book/engaging-central-asia-european-unions-new-strategy-heart-eurasia>

[11]PCAs with Tajikistan and Turkmenistan were signed in 2004 and 1998 respectively, but they still await ratification by the EU MS, retrieved 24 May 2009, <http://www.ec.europa.eu>,

[12]BOONSTRA, J., PEYROUSE,S., LARUELLE, M. *Security and development approaches to Central Asia The EU compared to China and Russia*, EUCAM working paper, 11May 2012, p15.

[13] OMAROV, N. *Why Does Europe Need Central Asia? Former Soviet Republics in the Light of the New Cooperation Strategy With the EU*, Nezavisimaya Gazeta, 30 June 2008, retrieved 24 May 2009, <http://www.ng.ru/courier/2008-06-30/17_asia.htm>

[14]CAREC. *the Regional Environmental Centre for Central Asia*, retrieved 24 May 2009, <http://www.carecnet.org>

[15] RETTMAN, A. "EU Gas Needs Pull Kazakhstan Closer to Brussels", EUobserver.com ،16 May 2006, retrieved 24 May 2009, <http://www.wennberg.newsvine.com/_news/2006/05/16/198527-eu-gas-needs-pullkazakhstancloser-to-brussels>

[16]BURHANOV, A. *The EU's Strategy in Central Asia: Successes and Failures,* Tsentral'naya Aziya i Kavkaz (Central Asia and Caucasus), No.3(51), 2007, pp.18-29.

[17] MARAT, E. *EU Strategy in Central Asia: Problems, Prospects and Potential,* draft version, May 2009

[18]Ibid.

[19]Council of the European Union, *European Union and Central Asia: Strategy for a New Partnership*, European Communities, 2007, retrieved 24 May 2009, <http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/librairie/PDF/EU_CtrlAsia_EN-RU.pdf>

[20]European Commission, External Relations, *Joint Progress Report by the Council and the European Commission to the European Council on the implementation of the EU Central Asia Strategy*, 24.06.2008, retrieved 24 May 2009, <http://www.ec.europa.eu/external_relations/central_asia/docs/progress_report_0608_en.pdf>

[21]SCHMITZ, A. *"Efficiency and Its Costs: The 'Strategy for a New Partnership' with Central Asia"*, in D. Kietz and V. Perthes (eds.), The Potential of the Council Presidency: An Analysis of Germany's Chairmanship of the EU, 2007, p71.

[22] Ibid, p71.

[23] *European parliament resolution of 15 December 2011 on the state of implementation of the EU Strategy for Central Asia (2011/2008, INI),* <http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?type=TA&language=E N&reference=P7-TA-2011-0588>

[24] *تقرير حول تطبيق الإستراتيجية الأمنية الأوروبية "توفير الأمن في عالم متغير"*، ص5. من موقع <http://consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/081205_ARESSReportfinal.pdf>

[25] *تقرير حول تطبيق الإستراتيجية الأمنية الأوروبية "توفير الأمن في عالم متغير"*، المرجع السابق، ص5.

[26] *تقرير حول تطبيق الإستراتيجية الأمنية الأوروبية "توفير الأمن في عالم متغير"*، المرجع السابق، ص5.

[27] *تقرير حول تطبيق الإستراتيجية الأمنية الأوروبية "توفير الأمن في عالم متغير"*، المرجع السابق، ص5.

[28] PIEBALGS, A. *European Union - Central Asia Development Cooperation*, Europe Aid, Publications Office of the European Union, 27/3/ 2012, p5-6.